

ورقة بعنوان:

"أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي"

إعداد:

فهد بن سليمان العطيوي

نائب المدير العام للرقابة الشرعية - مصرف الإنماء

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم أما بعد:
فمنذ نشوء المصرفية الإسلامية على شكل منشآت مؤسسية تقدم خدماتها على مستوى التجزئة والشركات
والخزينة، تطورت وظائف المصرفيين وفقاً لذلك وما يتبعها من أعمال مساندة كالمراجعة الداخلية والالتزام
والقانونية بما يتوافق مع طبيعة عملها والأساس الذي تنطلق منه، وبناءً عليه ظهرت وظائف جديدة أصبحت
من ضرورات عمل هذه المؤسسات ومن أبرزها "التدقيق الشرعي".

بدأ العمل في التدقيق والمراجعة على أعمال المؤسسات المالية من الناحية الشرعية مصاحباً لعمل الهيئات
الشرعية أو هيئات الرقابة الشرعية في هذه المؤسسات وأصبحت تمارس مهنة الفتوى وإصدار القرار بشأن
الخدمات والمنتجات، وتقوم بإصدار التقارير الدورية عن أداء هذه المنشآت من الناحية الشرعية للمساهمين
والمستثمرين والعملاء.

وغيرها من المهن فإن مهنة التدقيق والمراجعة الشرعية في المؤسسات المالية التي تقدم منتجات مطابقة للشرعية
تعرضت في البدايات للاجتهادات الفردية، والمحاولات الجادة في ابتكار الآليات، والممارسات الملائمة لهذه
المهنة، محاولة الاستفادة من مهنة المراجعة المالية من حيث الإجراءات والتنظيم نظراً لما تملكه من تجربة متقدمة
في مجال المراجعة والتدقيق.

ولأهمية التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في
البحرين معايير خاصة بالمراجعة الشرعية، والضبط الشرعي، وأحالت في المسائل المشتركة مع المراجعة المالية
إلى المعايير الدولية المنظمة لعمليات المراجعة بشكل عام.

موضوع الورقة هو "أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي"، وارتأيت تحويله إلى أثر معايير الضبط في
كفاءة التدقيق لأنها هي المعيار الذي يقيس مدى كفاءة مهنة التدقيق الشرعي؛ في حين أن المعايير الشرعية
تعد مرجعية علمية تقاس من خلالها نتائج التدقيق ومدى توافق الأعمال مع المعيار من عدمه، وعليه فسوف
نقسم الحديث في هذه الورقة حسب الآتي:

أولاً: أثر معايير الضبط على عملية المراجعة من حيث التخطيط، والإعداد

ثانياً: أثر معايير الضبط على عملية المراجعة من حيث التنفيذ

ثالثاً: أثر معايير الضبط على عملية المراجعة من حيث التقرير

تمهيد:

قدمت معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية إرشادات بشأن تحديد الأطر العامة والإرشادات التي يتخذى بها في أداء أعمال مهنة التدقيق الشرعي؛ لتحقيق أدوات قياس مهنية واحترافية لتحقيق هدفها الرئيس، وهو التأكد من الحصول على رأي مستقل وموضوعي عن مدى التزام المنشأة بالضوابط الشرعية في تنفيذ العمليات طبقاً لما يصدر عن الهيئة الشرعية للمؤسسة، لذا يعرف معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2) وموضوعه: "الرقابة الشرعية" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الشرعية بأنها: "فحص مدى التزام المؤسسة بالشرعية في جميع أنشطتها. ويشمل فحص العقود، والاتفاقيات والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية، وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي، والتعاميم... الخ" اهـ.

ويعرف معيار الحوكمة الفقرة 7-7 الصادر عن المصرف المركزي الماليزي المراجعة الشرعية بأنها: "إجراء تقييم دوري من وقت لآخر، لتقديم تقييم مستقل وموضوعي، يهدف إلى تحسين درجة التزام عمليات المؤسسات المالية الإسلامية بالشرعية، في سبيل الوصول إلى هدف نهائي يتمثل في ضمان نظام فعال للالتزام الشرعي الداخلي".

تهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في إصدارها لمعايير المراجعة الشرعية والضبط للمؤسسات المالية الإسلامية إلى توحيد المرجعية وتنميط أعمال التدقيق الشرعي، للوصول إلى نتائج تعتمد على أساسات وإرشادات عامة، ومعايير لقياس جودة التدقيق الشرعي، وتقديم صيغة مشتركة للإجراءات التنفيذية لعمل التدقيق الشرعي على مستوى الدورة المستندية لتنفيذ الأعمال.

ومن خلال تطبيق هذه المعايير على الواقع العملي يظهر أثرها على أعمال التدقيق بشكل عام بداية من التخطيط لأعمال التدقيق والمراجعة، ثم الإعداد، ومن ثم التنفيذ، وتبويب ما ينتج عن ذلك في صيغة تقارير متنوعة تنتهي بالتقرير الختامي لأعمال التدقيق وإصدار الرأي الشرعي بشأن نتائج أعمال المؤسسة.

أولاً: أثر معايير الضبط على عملية المراجعة من حيث التخطيط، والإعداد

أ. من حيث التخطيط

نصت المادة 18 من معيار الضبط رقم (3) وموضوعه: "الرقابة الشرعية الداخلية" على الآتي: "يجب على المراقبين الشرعيين الداخليين تخطيط كل مهمة من مهام الرقابة الشرعية الداخلية وينبغي أن يشمل توثيق أعمال التخطيط ما يلي، دون أن تقتصر عليها:

- تجميع معلومات متعلقة بالنشاط الذي سيتم مراقبته، ومن أمثلة ذلك:
- المواقع والمنتجات والخدمات والفروع والأقسام.
- تحديد هدف الرقابة الشرعية الداخلية ونطاق عملها.
- الحصول على كل من فتاوى و إرشادات وتعليمات هيئة الرقابة الشرعية، ونتائج الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية للسنة السابقة، والمراسلات ذات العلاقة، بما في ذلك المراسلات مع الجهات الإشرافية والرقابية.
- تحديد الموارد الضرورية لإنجاز الرقابة الشرعية الداخلية.
- الاتصال داخل المؤسسة بكل الأفراد الذين يلزمهم معرفة الرقابة الشرعية الداخلية.
- إجراء مسح للمجالات التي يجب التركيز عليها في الرقابة في الرقابة الشرعية الداخلية، وفقاً لما هو مناسب، بهدف التعرف على الأنشطة والمخاطر وضوابط الرقابة، ودعوة الجهات التي يتم مراقبتها لتقديم ملاحظاتها ومقترحاتها.
- إعداد برامج الرقابة الشرعية الداخلية.
- تحديد طريقة وموعد الإبلاغ بنتائج الرقابة الشرعية الداخلية
- اعتماد خطة العمل المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية من الجهات المصرح لها بما فيها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة."اهـ.

وتطبيقاً لهذا المعيار في عمل التدقيق الشرعي فإنه يجب على إدارة التدقيق أو الرقابة الشرعية أن تخطط لأعمالها وفق منهجية محددة، وعلى مستويات متعددة كما هو متعارف عليه في علم الإدارة بداية من التخطيط الاستراتيجي، وخطة العمل التي تعد سنوياً لتنفيذ التدقيق على أعمال المؤسسة، وتشتمل خطة التدقيق الشرعي السنوية على الآتي:

1. مقدمة عامة عن الخطة

توضح فيها الغرض من هذا المستند.

2. نطاق العمل.
- يحدد فيه العمل المناط بإدارة التدقيق الشرعي في المؤسسة.
3. الأهداف العامة للتدقيق الشرعي.
- ويمكن حصرها بالآتي:
 - أ. التأكد من أن النماذج / العقود / الاتفاقيات، وتنفيذ العمليات منتج / خدمة مجاز من الهيئة الشرعية.
 - ب. التأكد من أن النماذج/العقود/ الاتفاقيات، وتنفيذ العمليات منتج/ خدمة مطابق للمجاز من الهيئة الشرعية.
4. منهج التدقيق.
- يوضح الآلية التي سارت عليها إدارة التدقيق الشرعي بداية من التخطيط والإعداد، والتوثيق، والتنفيذ، والتقارير.
5. آلية توزيع زيارات التدقيق.
- أ. تتم زيارة جميع منتجات/خدمات المؤسسة والشركات التابعة له مرة واحدة على الأقل كل سنة مالية.
- ب. حصر الإجازات الرسمية وتوزيعها في الخطة التنفيذية.
- ت. حصر إجازات المدققين الشرعيين وتوزيعها في الخطة التنفيذية.
- ث. حصر الدورات التدريبية للمدققين الشرعيين وتوزيعها في الخطة التنفيذية.
- ج. يتم توزيع الزيارات بحسب المجموعات/الإدارات الأعمال/المساندة.
- ح. يتم تحديد دورية الزيارة بحسب درجة المخاطرة الشرعية لمحل المراجعة، وهي تتنوع فقد تكون مرتفعة، أو متوسطة، أو منخفضة بالنظر في المنتج ومستوى الرقابة الشرعية داخل المؤسسة.
6. آلية تحديد العينة، وآلية سحبها.
- يتم من خلال مستند الخطة إيضاح الآلية التي سيتم اتباعها في تحديد العينة والعوامل المؤثرة في ذلك بحسب نوع المنتج، وأثرها الشرعي حال المخالفة، والشكل النمطي الذي يحتله المنتج/الخدمة في المؤسسة.
7. توزيع الأدوار والمسئوليات لتنفيذ الخطة.
- ويكون مرجعه حسب ما هو مذكور في دليل سياسات وإجراءات إدارة التدقيق الشرعي.
8. المرجع لإعداد الخطة.
- قرارات الهيئة الشرعية للمؤسسة، دليل سياسات وإجراءات إدارة التدقيق الشرعي.
9. يرفق بالخطة الآتي:
10. توزيع الزيارات الرقابية على مجموعات/إدارات المؤسسة.

وتتضمن النقاط الآتي:

- مستوى أهمية المراجعة: ويقصد مدى الحاجة للتدقيق على المستهدف من عملية التدقيق وبالتالي يتم تقدير عدد الزيارات الدورية، وتكررها خلال العام المالي الواحد.
- نطاقات التغطية: وفيها يتم تحديد المنتجات/خدمات محل التدقيق، ودرجة المخاطرة لكل منتج، وتواريخ تنفيذها خلال العام مع مراعاة تكررها.
- الأهداف التفصيلية: وهي عناصر الفحص والتدقيق المذكورة في استمارتي فحص النظام، والعينة.
- المدقق الشرعي: يذكر اسم المدقق الذي سوف يقوم بعمل المراجعة.
- ملاحظات: إن وجدت.

11. الخطة التنفيذية للإدارة على مدار العام المالي.

ويقصد بها التقييم السنوي للإدارة موضحاً فيه أسماء المدققين الشرعيين في بداية السنة، وأيام الدورات التدريبية، والإجازات، وتوزيع زيارات التدقيق الشرعي على مدار العام.

ب. من حيث الإعداد

للوصول إلى نتائج صحيحة تحقق الهدف الرئيس من التدقيق الشرعي فإن ذلك يتطلب إعداداً جيداً قبل البدء بعملية التدقيق، يتمثل بإعداد أدلة التدقيق الشرعي والعناية بتحديثها دورياً وفقاً لقرارات الهيئة الشرعية، وما يظهر من خلال التطبيق العملي لتنفيذ الأعمال في المؤسسة من تطورات على تنفيذها. وتعد إدارة التدقيق الشرعي أدلة التدقيق بالتزامن مع صدور قرار الهيئة الشرعية للمؤسسة، أو وفقاً للمعيار الشرعي إن كانت تعمل طبقاً للشريعة حسب المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة، ويقسم الدليل بحسب مجموعات أو إدارات المؤسسة، ويكون لكل إدارة دليل مستقل يتضمن الآتي:

1. حصر بالمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة/الإدارة.
2. حصر بالقرارات الشرعية لكل منتج/خدمة.
3. تضمين السياسات والإجراءات التي يعمل المنتج وفقاً لها في المؤسسة.
4. إعداد قائمة بالاتفاقيات والعقود والنماذج المعتمدة.
5. تلخيص القرارات الشرعية، والسياسات والإجراءات في نموذج يسمى الضوابط والإجراءات.
6. إعداد برنامج التدقيق، وهو الخطة التشغيلية للمدقق الشرعي وتحدد له آلية السير في تنفيذ المراجعة محل التدقيق، ويتضمن البرنامج البيانات التوثيقية للجهة المستهدفة بالتدقيق، والنماذج والعقود المستخدمة في التنفيذ، وإجراءات التدقيق التي سوف يقوم المدقق الشرعي بالتحقق منها، وهي:

- إجراءات فحص النظام.
- إجراءات فحص العينة.
- إعداد التقارير.

ويلحق ببرنامج المراجعة النماذج الآتية:

6.1. استمارة فحص النظام.

6.2. استمارة فحص العينة.

وتعد الاستمارات من الأدوات التي يجب أن تكون مصاحبة للمدقق أثناء مباشرته عملية التدقيق على مستوى كل عملية؛ لتضمنها عناصر الفحص والتدقيق مكتوبة، ومحددة، ولا تعتمد على ذاكرة المدقق المعرضة للنسيان أو النقص في التحقق من أحد عناصر التدقيق المهمة¹.

¹ د.عبدالباري مشعل، المراقب والمدقق الشرعي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص 143.

ثانياً: أثر معايير الضبط على عملية المراجعة من حيث التنفيذ

مرحلة التنفيذ في عمل المدقق الشرعي هي الترجمة العملية لكل ما تقدم من تخطيط وإعداد لأعمال المراجعة فمتى كانت الخطوات السابقة قد تمت بمهنية واحترافية وفق خطوات التنفيذ المذكورة في أولاً فإن المخرجات سوف تتحقق بصورة صحيحة وسليمة من الأخطاء بنسبة عالية.

نصت المادة 19 من معيار الضبط رقم (3) وموضوعه: "الرقابة الشرعية الداخلية" على الآتي: "يتعين على المراقبين الشرعيين الداخليين جمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات لتأييد نتائج الرقابة الشرعية الداخلية. ويتم جمع المعلومات حول جميع الأمور المتعلقة بأهداف الرقابة الشرعية الداخلية ونطاق عملها. ويجب أن يتضمن جمع المعلومات فحص المستندات، والفحص التحليلي، والاستفسارات، والمناقشات مع الإدارة، والملاحظات العامة. ويجب أن تكون المعلومات كافية، وموثوقة، وملائمة، ومفيدة لتوفير أساس سليم للنتائج النهائية والتوصيات المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية. ويتعين أن يعد المراقب الشرعي الداخلي الأوراق التي توثق عمل الرقابة الشرعية الداخلية، ويتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مراجعة هذه الأوراق. ويجب أن تدعم أوراق العمل المذكورة النتائج النهائية والتوصيات المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية. كذلك يجب إعداد واستكمال وتنظيم ومراجعة وحفظ أوراق العمل بصورة ملائمة."هـ.

فمرحلة تنفيذ إدارة التدقيق الشرعي لعملية المراجعة في المؤسسة يجب أن تتم وفقاً للخطوات العملية الآتية:

1. إعداد طلب لكل جهة تعمل في المؤسسة من تحديد نقطة اتصال للتنسيق مع إدارة التدقيق الشرعي لتسهيل عملية التواصل وتلبية الطلبات من خلال نقطة واحدة تكون مخولة من الأشخاص ذوي الاختصاص.

2. إعداد إشعارات بالزيارات الميدانية لإرسالها لجهات الأعمال في المؤسسة، وتتضمن هذه الإشعارات الآتي:

- اسم المدقق الذي سيقوم بالزيارة الميدانية.
- المنتجات/الخدمات التي سوف تخضع للتدقيق.
- الطلب في الإشعار بتسهيل مهام المدقق، وتحديد مكان لمباشرة تنفيذ التدقيق.
- 3. يتم تنفيذ الزيارات في أماكن عمل تنفيذ المنتجات/الخدمات.
- 4. طباعة الاستمارات بحسب العمليات محل العينة، وتعبئة البيانات عند تدقيق كل عملية في استمارة مستقلة، وتوقع من مشرف المنفذ في مكان التدقيق، وفي حال وجود ملحوظات شرعية تستوفي ردوده، ورأيه المبدئي بشأنها في الاستمارة ويوقع عليها.

5. يعد المدقق الشرعي بعد نهاية كل زيارة نموذج تقرير الزيارة الميدانية، ويشتمل التقرير على الملحوظات الشرعية التي تم رصدها أثناء الزيارة، والمناقشات التي تم مع الجهة المنفذة بشأنها، مرفقاً بها استمارة التدقيق الشرعي، والمستندات المؤيدة لها كصور من الأنظمة أو صور لمستندات التنفيذ.
6. حفظ هذه الخطوات وأرشفتها ورقياً وإلكترونياً بما يسهل الرجوع لها وتكون مرجعاً يحتفظ به لفترة معينة بحسب سياسات وإجراءات المؤسسة بما لا يقل عن سنة مالية واحدة.
- نماذج العمل المذكورة أعلاه هي التي تحدد لممارس التدقيق الشرعي طريقة التنفيذ، والزيارات الميدانية لفحص نظام المؤسسة، وفحص العمليات وفقاً لتخطيط العينة، إلا إن هناك مهارات يكتسبها المدقق من خلال التمرس في العمل، وتراكم الخبرة، تتطلب حضوراً ذهنياً من المدقق ودقة عالية في الملاحظة، واستطاعته الربط بين المعلومات والبيانات مما قد يظهر مخالفات شرعية في غاية الخطورة.
- مثال عملي: في ممارسة المدقق الشرعي المراجعة على تنفيذ عمليات البيع الآجل في المؤسسة، فإنه قد يجد أن تنفيذ المنتج يتم وفقاً للضوابط الشرعية بدون ملحوظات، وعند الربط بين عدد من العمليات قد يظهر له أن هناك عمليات بيع آجل تم تنفيذها من أجل سداد مديونية سابقة للعميل لدى المؤسسة تعثر في سدادها، وهي ملحوظة شرعية لقلب الدين في العملية الثانية.

ثالثاً: أثر معايير الضبط على عملية المراجعة من حيث التقرير

الشكل النهائي للمنتج الذي تقدمه إدارة التدقيق الشرعي في المؤسسة هي التقارير التي تصدرها بنتائج أعمالها حسب إجراءات عملها وبحسب التوجيهات التي تصدرها الهيئة الشرعية بشأن نوع وشكل التقارير الشرعية لأعمال التدقيق الشرعي.

نصت المادة 20 من معيار الضبط رقم (3) وموضوعه: "الرقابة الشرعية الداخلية" على الآتي: "يتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مناقشة النتائج والتوصيات مع الأطراف الإدارية المناسبة قبل إصدار التقرير النهائي كتابياً. وعند الانتهاء من عملية الرقابة الشرعية الداخلية يتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية إعداد تقرير كتابي ربع سنوي على الأقل يوقع من قبله موجهها إلى مجلس الغدارة مع إرسال نسخة من التقرير إلى هيئة الرقابة الشرعية والإدارة." اهـ، وفي المادة 21 على الآتي: "يجب أن يكون التقرير موضوعياً وواضحاً وفي موعده كما يجب أن يوضح التقرير غرض ونطاق ونتائج الرقابة الشرعية الداخلية، وينبغي أن يتضمن التقرير رأي المراقبين الشرعيين الداخليين كذلك ينبغي أن يتضمن التقرير توصيات حول التحسينات المستقبلية والعمل التصحيحي، وأن ينوه بالأداء المتميز، كلما كان ذلك مناسباً، كما يجب أن يشمل التقرير آراء الجهات التي يتم مراجعتها بشأن النتائج أو التوصيات النهائية للرقابة الشرعية الداخلية. تحال إلى هيئة الرقابة الشرعية جميع المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والرقابة الشرعية الداخلية بشأن الأمور المتعلقة بالتفسيرات الشرعية لإصدار حكم فيها." اهـ.

وعليه فإن على المراقب الشرعي أن يقوم بصياغة نتائج التدقيق في تقارير الزيارة الرقابية ومن ثم يتم تقديمها لمدير إدارة التدقيق الشرعي، الذي يقوم بدوره بمناقشة هذه التقارير ومراجعتها وإعادة صياغتها، ومن ثم مشاركتها مع الجهات ذات العلاقة في المؤسسة.

وتتنوع التقارير الشرعية بداية من نقل تقارير الزيارات الميدانية إلى التقارير الأولية التي تصدر في كل دورة رقابية وانتهاءً بالتقرير الختامي السنوي الذي يلخص نتائج أعمال التدقيق الشرعي.

❖ يجب أن تشتمل التقارير الأولية على الآتي:

1. مقدمة للتقرير.
2. بيانات إحصائية للعمليات والعمليات المدققة خلال فترة التدقيق على أساس المنتجات والخدمات.
3. الملاحظات الرقابية وتوزيعها على إدارات المصرف.
4. تواريخ المراسلات التي تمت بشأن الملاحظات وحساب متوسط الزمن المستغرق للرد عليها.
5. المنتجات المدققة بحسب إدارات المصرف.

6. عدد أيام الزيارات الميدانية.
 7. أيام الزيارات الميدانية وتوزيعها على مجموعات المصرف.
 8. تفاصيل الملاحظات الرقابية مشفوعة بوثائقها ومستنداتها.
- * يجب أن تحدد إجراءات عمل إدارة التدقيق الشرعي عدد التقارير الأولية خلال العام، والمدة التي يجب أن يكون التقرير فيها مكتملاً لرفعه للهيئة الشرعية.

❖ ويجب أن يتضمن التقرير الختامي لإدارة التدقيق الشرعي الآتي:

1. نطاق العمل.
2. منهج التدقيق.
3. المنتجات والعمليات المنفذة خلال العام المالي.
4. عدد الملاحظات الرقابية حسب توجيهات الهيئة الشرعية.
5. حالة الملاحظات، ونتيجة المتابعة والإجراءات التصحيحية.
6. ورش العمل التخصصية لمناقشة الملاحظات والإجراءات التصحيحية خلال فترة التدقيق.
7. مبالغ التخلص التي وجهت الهيئة بشأنها وحالة المبالغ.

النتائج

من خلال التطبيق العملي ظهر لنا أثر كفاءة معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية على أعمال التدقيق الشرعي وقدرتها على قياس مهنية الإجراءات العملية للتدقيق الشرعي. إلا إنه ينقصها بعض المعايير التي تخص الجانب الشرعي فيما تمت تغطيته في المعايير الدولية للمراجعة مثل: عدد زيارات التدقيق، والعينة، ودورية التقارير.

التوصيات

1. أفراد معايير المراجعة الشرعية في منشور مستقل.
2. مراجعة هيئة المحاسبة والمراجعة لمعايير الضبط الشرعي، وتطويرها بما يتواءم مع تطور المهنة.
3. إعداد معايير إضافية للتدقيق الشرعي تساهم في تطوير مهنة المراجعة الشرعية، ومنها:
 - الحد الأدنى للعينة المقبول شرعاً للحكم على الأداء الشرعي للمؤسسة.
 - صياغة أو كتابة الملحوظة ذاتها، وما يجب أن تتضمنه من بيانات ومعلومات.
 - مراحل سير الملحوظة داخل المؤسسة من حين نشأتها مروراً بالتوجيه فيها من قبل الهيئة الشرعية إلى حين معالجتها.
4. إنشاء رابطة للمدققين الشرعيين تحت مظلة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.